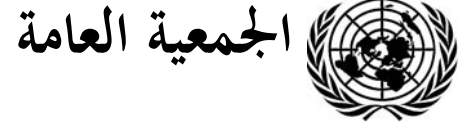


Distr.: Limited  
28 June 2018  
Arabic  
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية  
الدورة الحادية والستون  
فيينا، ٢٠-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

مشروع التقرير  
إضافة

الفصل الثالث

التوصيات والقرارات

حاء- الفضاء وتغيُّر المناخ

- ١- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "الفضاء وتغيُّر المناخ"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٢/٧٧.
- ٢- وتكلّم في إطار هذا البند ممثلو البرازيل وفرنسا وكندا والهند والولايات المتحدة واليابان. وأثناء التبادل العام للآراء، ألقى ممثلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند.
- ٣- وشدّدت اللجنة على أهمية استمرار التزام المجتمع العالمي بالتصدي لتغيُّر المناخ، باعتبار ذلك من أكثر المشاكل التي تواجه البشرية وكوكب الأرض إلحاحاً، والتي تترك آثاراً سيئة على شرائح كبيرة من سكان العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، وشدّدت أيضاً على القيمة المتزايدة لتكنولوجيا الفضاء في توفير بيانات مناخية بالغة الأهمية من أجل ضمان فهم أفضل لعملية تغيُّر المناخ والتخفيف منها ورصد تنفيذ اتفاق باريس.
- ٤- ولاحظت اللجنة أنّ عمليات الرصد من الفضاء يمكن أن تسهم في فهم عملية تغيُّر المناخ من خلال رصد المتغيرات المناخية الأساسية، وأحاطت علماً بفوائد استخدام بيانات رصد الأرض في تتبُّع التغيُّرات في مستوى سطح البحر، ونسب تركُّز غاز ثاني أكسيد الكربون، ومدى استفاد



الجليد البحري، وكتلة الثلج الأرضية، وفي جمع البيانات عن المناطق النائية مثل الصحارى والمحيطات والغطائين الجليديين القطبيين والأنهار الجليدية.

٥- ولاحظت اللجنة فوائد عمليات الرصد الساتلية وتطبيقات رصد الأرض، ولاحظت أن تكوين نظرة متكاملة بشأن تغير بيئة الأرض يتطلب الجمع بين البيانات المستمدة من الفضاء والبيانات المستمدة من المحطات الأرضية وبيانات الرصد الموقعي (الرصد الأرضي والبحري) بحيث يكمل بعضها بعضاً.

٦- ولاحظت اللجنة أيضاً أن الجهود المبذولة على مستوى العالم في رصد تغير المناخ ستستفيد إذا انطوى العمل في إطارها على إدماج سياسات البيانات المفتوحة، وتطبيقات رصد الأرض التي تحول البيانات الخام إلى معلومات ذات أهمية حاسمة للناس والمجتمعات، وتبادل البيانات والمعلومات مع أكثر مناطق العالم هشاشة.

٧- ونوهت اللجنة بأهمية الشراكات الثنائية في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ في مجال رصد الأرض، مثل الجهود التي تبذلها فرنسا والهند لتحسين فهم الدورة العمرية لنظم الحمل الحراري في المناطق المدارية؛ وبعثة "رصد الغطاء النباتي والبيئة بواسطة ساتل ميكروي جديد" المشتركة بين إسرائيل وفرنسا (بعثة Venus) التي ترمي إلى تعقب دورة الغطاء النباتي وأثر تغير المناخ على النباتات؛ وبعثة "ميرلين" (Merlin) القادمة المشتركة بين المركز الوطني للدراسات الفضائية والمركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي التي تهدف إلى تعقب انبعاثات غاز الميثان؛ وبعثة "ميكروكاب" (MicroCab) القادمة المشتركة بين المركز الوطني للدراسات الفضائية ووكالة فضاء المملكة المتحدة التي تهدف إلى وضع خريطة لمصادر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون؛ والتعاون القائم بين الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) والمركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي ووكالة الفضاء الأوروبية (إيسا) لتتبع حركة مياه الأرض وتوسيع سلاسل البيانات المتصلة بالبعثة الساتلية التجريبية للمناخ وقياس الجاذبية (GRACE).

٨- ونوهت اللجنة أيضاً بعدد من برامج الفضاء التي تنفذ على الصعيد الوطني والتي تعطي أولوية كبيرة لبناء وإطلاق وتشغيل نظم ساتلية لرصد الأرض من أجل تتبع مظاهر وآثار تغير المناخ.

٩- وأشارت اللجنة إلى أهمية دعم التعاون الدولي على استخدام رصد الأرض، بما في ذلك مع منظمات راسخة مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض، وفريق التنسيق المعني بسواتل الأرصاد الجوية، والنظام العالمي لرصد المناخ، والفريق المختص برصد الأرض.

١٠- ولاحظت اللجنة أن مرصد مناخ الفضاء، وهو مبادرة أطلقها المركز الوطني للدراسات الفضائية ووافق عليها عدد من الوكالات الفضائية في الإعلان المعنون "نحو إنشاء مرصد فضائي للمناخ"، الذي اعتمد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ أثناء مؤتمر قمة الكوكب الواحد المعقود في باريس، فرنسا، سيتيح استخداماً رشيداً للبيانات المستمدة من الفضاء لرصد حالة كوكب الأرض، كما لاحظت أن وكالات الفضاء ومكتب شؤون الفضاء الخارجي قد دُعيا إلى الإسهام في تطوير ذلك المرصد.

١١- وأعرب عن رأي مفاده أن هناك ارتباطاً بين طقس الفضاء وتغير المناخ، إذ إن طقس الفضاء مسألة مهمة فيما يتعلق باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، كما أنه يمثل خطراً على الهياكل الأساسية الأرضية والفضائية اللازمة لضمان سلامة عمل التكنولوجيات التي تستخدمها المجتمعات حالياً، بما في ذلك استخدامها في سواتل رصد الأرض، واستخدامها في رصد تغير المناخ.

## طاء- استخدام تكنولوجيا الفضاء في منظومة الأمم المتحدة

١٢- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "استخدام تكنولوجيا الفضاء في منظومة الأمم المتحدة"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٧/٧٢.

١٣- وتكلم في إطار هذا البند ممثلو إندونيسيا ونيجيريا والهند. وأثناء التبادل العام للآراء، ألقى ممثلو دول أعضاء أخرى كلمات أخرى تتعلق بهذا البند.

١٤- ورحبت اللجنة مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة: التوجهات والنتائج المرتقبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ - أمم متحدة تؤدي مهامها (A/AC.105/1179). ورحبت اللجنة بتركيز التقرير على تعزيز أوجه التآزر في تدابير الكفاءة في استخدام علوم الفضاء وتكنولوجياته والتطبيقات الفضائية ضمن منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية العالمية.

١٥- وأدلت مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بصفتها رئيسة آلية الأمم المتحدة للفضاء، بكلمة أبلغت فيها اللجنة بمعلومات عن الدورة السابعة والثلاثين للآلية، المعقودة في جنيف في آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علماً بتقرير الآلية عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين (A/AC.105/1143).

١٦- ولاحظت اللجنة أنه، تماشياً مع الاتفاق الذي تم في آلية الأمم المتحدة للفضاء في دورتها الثلاثين، المنعقدة في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٠ (الوثيقة A/AC.105/960، الفقرتان ١١ و١٤)، استعرضت الآلية بنيتها الخاصة بالإبلاغ وانفتحت على مواصلة إصدار تقارير الأمين العام عن تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة وتقاريرها الخاصة مرة كل سنتين، في سنوات متعاقبة. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً باتفاق الآلية على أن تحدد في دورتها الثامنة والثلاثين، في عام ٢٠١٨، محور تقريرها الخاص الذي سيعرض على لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الثانية والستين، في عام ٢٠١٩.

١٧- وأحاطت اللجنة علماً باتفاق آلية الأمم المتحدة للفضاء على تنظيم حلقة عمل في نيويورك في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، من أجل النظر في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع القطاع الخاص. وأحاطت اللجنة علماً بمخطط مكتب شؤون الفضاء الخارجي المتعلقة بتنظيم حلقة العمل هذه بالتزامن مع نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للجمعية العامة في البند المتعلق بالتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

١٨- ولاحظت اللجنة بارتياح أن الدورة المفتوحة الثالثة عشرة لآلية الأمم المتحدة للفضاء، المعنونة "القدرات التحويلية الكامنة في تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية: النهج المستخدمة والفرص المتاحة لدى منظومة الأمم المتحدة"، عقدت في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. وتولت تسيير الدورة مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وشارك فيها أعضاء حلقة النقاش التالون: المدير العام المساعد لشؤون الإدارة العامة المسؤول عن مجموعة نظم الصحة والابتكار، التابعة لمنظمة الصحة العالمية؛ ومديرة فرع جنيف لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، نائبة الأمين العام لشؤون مؤتمر نزع السلاح؛ ورئيس شعبة نظم الرصد الفضائية بمكتب برنامج الفضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ورئيس قسم الخدمات الفضائية بالنيابة، بمكتب الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات؛ وممثل الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية لسواتل الملاحية.

١٩- ولاحظت اللجنة أن الدورات المفتوحة لآلية الأمم المتحدة للفضاء، بما في ذلك حلقة النقاش الرفيعة المستوى لهذه الآلية، المعنونة "الأمم المتحدة: تعزيز أوجه التآزر من أجل اليونسيسيس+٥ وما بعده"، المعقودة يوم ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في إطار الجزء الرفيع المستوى من اليونسيسيس+٥، تتيح فرصة للدول الأعضاء لتحقيق فهم أفضل لعمل كيانات الأمم المتحدة المشاركة. وأحاطت اللجنة علماً بالبيان المشترك الصادر عن آلية الأمم المتحدة للفضاء بمناسبة حلقة النقاش الرفيعة المستوى هذه (A/AC.105/2018/CRP.24).

٢٠- ولاحظت اللجنة مع التقدير تنامي التعاون الثنائي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع منظمة الطيران المدني الدولي من خلال سلسلة من الندوات المتعلقة بالفضاء الجوي؛ ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مذكرة تفاهم من أجل زيادة استخدام تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة؛ ومع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من خلال اجتماع الخبراء المعني بالفضاء من أجل المرأة المعقود في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ ومع مكتب شؤون نزع السلاح من خلال تنظيم حلقة نقاش مشتركة من جانب لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى) ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعتين للجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٢١- ولاحظت اللجنة بارتياح التدابير التي تتخذها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل اعتماد خطة عمل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ بشأن التطبيقات الفضائية.

٢٢- وأحاطت اللجنة علماً بارتياح بالعدد الكبير من أنشطة التوعية المنفذة على الصعيد الإقليمي من أجل بناء القدرات من خلال التعليم والتدريب في مجال استخدام تطبيقات علوم وتكنولوجيا الفضاء لتحقيق التنمية المستدامة. ولاحظت اللجنة أيضاً مع التقدير الدور الذي تؤديه المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة، في مجال تدريس المواد ذات الصلة بالفضاء.

٢٣- وأعرب عن رأي مفاده أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي ينبغي أن يتصل بالدول الأعضاء عن طريق بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في النمسا من أجل دعوة هذه الدول إلى تقديم المزيد من الدعم إلى المراكز الإقليمية.

٢٤- وأحاطت اللجنة علماً بالجهود التعاونية التي تبذلها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل ترويج استخدام تكنولوجيا الفضاء في مجالات منها رصد الجفاف وتدهور التربة والتصحر، والحد من مخاطر الكوارث، وعمليات التصدي لحالات الطوارئ، من أجل حل المشاكل العالمية.

٢٥- وطلبت اللجنة إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يواصل، من خلال كيانات الأمم المتحدة، الترويج لزيادة الاستفادة من التطبيق العملي لعلوم وتكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية، بالنظر إلى الدور المحفز الذي يمكن أن تنهض به تلك الكيانات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## ياء- دور اللجنة في المستقبل

٢٦- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "دور اللجنة في المستقبل"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٧/٧٢.

٢٧- وأدلى ممثلو الاتحاد الروسي وإسرائيل واندونيسيا والصين بكلمات في إطار هذا البند. وأثناء التبادل العام للآراء، أدلى ممثلو دول أعضاء أخرى أيضاً بكلمات تتعلق بهذا البند.

٢٨- وأتفقت اللجنة على أنها تتيح، مع لجنتيها الفرعيتين، وبدعم من مكتب شؤون الفضاء الخارجي، منبراً مشتركاً فريداً من نوعه لتعزيز التعاون الدولي على استكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية على الصعيد العالمي.

٢٩- وأعرب عن رأي مفاده أن استعراض مبادئ وقواعد القانون الدولي قد يكون حاسماً في تكوين فهم مشترك بشأن تنظيم الأنشطة الفضائية في المستقبل وبشأن الترتيبات التي يمكنها أن تقدم مساعدة حقيقية على مواجهة التحديات الجديدة في الفضاء الخارجي. غير أن اللجنة لم تبدأ بعد العمل الفعلي في هذا الصدد. ويبين ذلك أن اللجنة تفقد ميزتها التنافسية، في حين تقوم المؤسسات التعليمية والبحثية الوطنية المرموقة بتحديد الاتجاهات الجديدة في تفسير المبادئ والقواعد القائمة ووضع نماذج جديدة لما يسمى الحوكمة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي.

٣٠- وأعرب عن رأي مفاده أن الوضع الراهن الشديد التناقض للجنة ناتج عن غياب الالتزام بشأن الوصول إلى فهم للمواضيع الرئيسية ذات المغزى العملي للسلامة والأمن في الفضاء الخارجي، وبشأن تركيز الاهتمام على أوجه الترابط بين مختلف جوانب السلامة والأمن. ورأى الوفد الذي أعرب عن هذا الرأي أيضاً أن للسلامة والأمن في الفضاء الخارجي أهمية لجميع المشاركين في الأنشطة الفضائية وللإنسانية جمعاء، ومن ثم تتحمل اللجنة مسؤولية هائلة تتمثل في الوصول إلى ترتيبات شاملة في هذا الصدد.

٣١- وأُعرب عن رأي مفاده أن تنسيق الجهود بين اللجنة وهيئتيها الفرعيتين هام من أجل اجتناب الازدواجية في العمل، بالنظر إلى ضرورة تعزيز النواتج المشتركة لعمل اللجنة وهيئتيها الفرعيتين. وينبغي للجنة وهيئتيها الفرعيتين وضع جدول أعمال مشترك ومواصلة تعزيز الدور الحوكمي الذي تؤديه اللجنة ككل في تشجيع التعاون الدولي وتدعيم سيادة القانون في أنشطة الفضاء الخارجي. ومن المهم تفادي تجزئة القانون الدولي للفضاء، وضمان أن تتناول اللجنة بأسلوب مناسب القضايا الرئيسية، مثل المسائل القانونية الجديدة ذات الصلة بأنشطة الفضاء الخارجي الحالية والمقبلة؛ والنشاط المتزايد للجهات الفاعلة في مجال الفضاء، بما فيها الكيانات غير الحكومية؛ وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، لا سيما من خلال المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة.

٣٢- وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة أن تتكيف مع الحقائق الجديدة وأن تحافظ على موقعها باعتبارها نقطة محورية للتواصل والتفاعل بين الدول بشأن المسائل المتعلقة بتنظيم أنشطة الفضاء. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تجد اللجنة علاجات للممارسات غير الكفؤة وأن تعمل بطريقة أكثر استباقية في معالجة المسائل المهمة المدرجة على جدول أعمالها والمتعلقة، أولاً وقبل كل شيء، بالعلاقة المتشابكة بين سلامة وأمان أنشطة الفضاء الخارجي.

٣٣- وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة أن تواصل تيسير التنسيق بين البلدان، وأنه لذلك ينبغي تحسين تنسيق جهود اللجنة ولجنتيها الفرعيتين. وينبغي أن تتناول اللجنة المسائل المتعلقة بالأنشطة التجارية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ولا سيما بالنظر إلى ضرورة تعزيز الأطر والمعايير التنظيمية لكي تقدم دعماً أفضل للأنشطة الفضائية الوطنية وحماية أفضل للاستثمارات الطويلة الأمد في قطاع الفضاء.

٣٤- وأُعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي بحث عدة تدابير ترمي إلى تحسين تنظيم عمل اللجنة وعمل لجنتيها الفرعيتين بحثاً دقيقاً في إطار تعزيز الدور الحوكمي للجنة ككل. وقيل إنه مما له أهمية فائقة تحديث أسلوب عمل اللجنة باعتبارها منبراً حكومياً دولياً، لكي تكون في وضع أقوى لتناول الأبعاد العلمية والتقنية والسياساتية والقانونية لأنشطة الفضاء الخارجي في المستقبل.

٣٥- ولاحظت اللجنة أن المداولات بشأن دور اللجنة في المستقبل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظر الشامل في اليونيسبيس+٥٠ ووضع خطة "الفضاء ٢٠٣٠". وينبغي أن يكون الهدف من مواصلة النظر في الأمر هو تعزيز دور اللجنة ولجنتيها الفرعيتين في مجال الحوكمة، بدعم من مكتب شؤون الفضاء الخارجي، كما ينبغي تقييم المسائل المتعلقة بأسلوب عملها بعناية بغرض تحسين عملها ونواتجها بوجه عام باعتبارها منبراً حكومياً دولياً.